بنك تنمية المدن والقرى: سياسة الإفصاح العامة

اولاً: نطاق السياسة: المعلومات الخاصة ببنك تنمية المدن والقرى

ثانياً: بيان سياسة الإفصاح العامة:

يلتزم بنك تنمية المدن والقرى بإتاحة الوصول للمعلومات بحرية وإنفتاح. يعتبر البنك ان الشفافية ضرورية للبناء والمحافظة على الحوار العام، وزيادة الوعي العام، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والمساءلة، وضمان كفاءة الفعالية للبرامج.

يعزز الإنفتاح المشاركة مع أصحاب المصالح، الذي بدوره يحسن تصميم وتنفيذ المشاريع ويدعم النتائج العامة لبنك تنمية المدن والقرى.

كما أنه يسهل الإشراف العام على العمليات أثناء الإعداد والتنفيذ، والتي لا تساعد فقط في كشف التجاوزات والفساد، بل تمكن من تحديد المشكلات ومعالجتها بمرحلة مبكرة.[1]

يعد الإفصاح عن المعلومات هو النهج العام المتبع لبنك تنمية المدن والقرى ما لم يكن هناك سبب مقنع يؤثر على النتائج او نص تشريعي يفرض السرية. بحيث يمكن أن يكون للإفصاح أثر سلبي على بنك تنمية المدن والقرى، أو تنفيذ البرامج، أو التعامل مع الإلتزامات القانونية المتعلقة بالخصوصية أو الملكية الفكرية.

تندرج هذه الاستثناءات بشكل عام ضمن أحدالمعايير الخمسة الرئيسية الموضحة أدناه.

من حيث المبدأ، يجب الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المتعلقة بالبنك وخاصة برامج المنح.

تتمثل المعايير الخمسة التي لا يسمح فيها الإفصاح في[3] :

1.العلاقات الدولية: المعلومات التي قد تضر بعلاقات بنك تنمية المدن والقرى مع الحكومات أو المؤسسات الأخرى. ويشمل ذلك المعلومات التي تم تلقيها أو ارسالها لطرف ثالث، تحت بند السرية.

2. الأمن والسلامة: المعلومات التي قد تشكل خطراً على أمن أو سلامة أي من الأفراد، وتشمل موظفي بنك تنمية المدن والقرى، والمدراء،.العملاء ...

3.المعلومات الشخصية: المعلومات التي قد تخترق خصوصية شخص أو انتهاك للسرية.

4.المعلومات ذات الحساسية التجارية: المعلومات التي قد تضر ببنك تنمية المدن والقرى، أو الشركاء أوالموردين، أو المصالح التجارية.

5.المعلومات المستثناة من الإفصاح بناءً على سياسات أو تشريعات: وهذا يشمل المعلومات المتداولة.

قبل النشر على الموقع الإلكتروني الخاص ببنك تنمية المدن والقرى، يقوم البنك بإشعار الهيئات أو الأشخاص بأنه سيتم نشر هذه المعلومات بحيث تصبح متاحة للعامة. كما سيقوم بنك تنمية المدن والقرى بتقييم الحالة بناءً على معايير الإستبعاد المبينة في هذه السياسة.

ثالثاً: الوصول إلى المعلومات

بموجب هذه السياسة، سيعمل البنك على زيادة كمية المعلومات المتاحة للعامة، خاصة المعلومات المتعلقة ببرنامج المنح انظر الملحق رقم (1) للإطلاع على إجراءات الإفصاح المحددة بتقديم المنح في بنك تنمية المدن والقرى.

لقد قام البنك بتصنيف المعلومات المتاحة للنشر والمعلومات السرية بالاضافة الى وجود رابط الكتروني على الموقع الالكتروني للبنك بحق الحصول على المعلومة من خلال تعبئة نموذج مصمم لهذه الغاية.

رابعاً: استثناءات الإفصاح

لا يوفر بنك تنمية المدن والقرى المعلومات التي قد يشكل الإفصاح عنها خطراً على أمن وسلامة الأفراد، بما في ذلك موظفي البنك، وأعضاء مجلس الإدارة،، العملاء، المقاولين، المورديين والمستفيدين، وتشمل:

*المعلومات الشخصية:

أ)المعلومات الشخصية، تشمل ملفات الموظفين الشخصية، المعلومات الطبية، والإتصالات الشخصية (بما في ذلك البريد الإلكتروني) للأفراد وعائلاتهم.

ب) المعلومات المتعلقة بعمل لجنة تعيينات الموظفين وعمليات الإختيار قبل الاعلان عن الوظائف الشاغرة.

ج) المعلومات المتعلقة بالتحقيقات في مزاعم سوء سلوك الموظفين وتضارب المصالح الشخصية وبما يتوافق مع نظام الخدمة المدنية و سياسة تضارب المصالح في البنك.

*المعلومات ذات الحساسية التجارية.

بينما ينشر البنك تقارير أداء المنح ، والتقييمات الخارجية والمراجعات الداخلية، تقتصر المعلومات التي يتم الإفصاح عنها على المشتريات بعدد مقدمي العروض ومبالغ العطاء، وذلك بما يتوافق مع نظام المشتريات الحكومية الاردني. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز الإفصاح عن المعلومات التي تم تمييزها على أنها ملكية و/ أو سرية من قبل الكفيل الفرعي أو العطاءات من المقاولين، وما إلى ذلك دون موافقة خطية من مقدم المعلومات ، باستثناء ما يقتضيه القانون العام.

*العلاقات الدولية.

بشكل محدد، من حيث صلته بالمعلومات التي تم تلقيها أو ارسالها لطرف ثالث، تحت بند توقع السرية بما في ذلك معلومات المانحين السرية أو البيانات السرية لمجموعات محددة من المستفيدين.

*المعلومات المتداولة.

يحتاج بنك تنمية المدن والقرى، كأي مؤسسة أو مجموعة، مساحة خاصة من التفكير والمناقشة، بعيداً عن المراقبة العامة. تعمل بشكل عام بالإجماع ، وتحتاج مساحة لتطوير هذا التوافق. وخلال هذه العملية، يسعى إلى إدماج العديد من أصحاب المصالح ؛ ولكن يجب أن يتم المحافظة على نزاهة المعلومات المتداولة من خلال تسهيل وحماية التبادل الحر والصريح للأفكار.

لذلك، على الرغم من أن البنك يقوم بنشر القرارات والنتائج والإتفاقيات الناتجة عن عملياته المتداولة، إلا أن مناقشات مجلس الإدارة يجب أن تبقى سرية. قد تبقى مناقشات أصحاب المصلحة سرية ايضاً لحماية المستفيدين.بالاضافة الى مناقشات اللجان المختلفة في البنك.

خامساً: الإفصاح عن التقييم

كجزء من سياسة الإفصاح لبنك تنمية المدن والقرى ، سيتم الإفصاح عن التقييمات الذاتية والمستقلة للعامة على حد سواء مع الأحكام المتعلقة بتنقيح أي ملكية للمعلومات.

سيتم نشر التقارير التي يتم الإفصاح عنها على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية وورش العمل والندوات والمؤتمرات وغيرها من فعاليات تبادل المعرفة ، وكذلك من خلال أنشطة بناء القدرات ، حسب ما هو ملائم.

هناك تفاصيل إضافية حول سياسة الإفصاح عن التقييم متضمنة في سياسة المتابعة والتقييم الخاصة بها.

سادساً: سياسة منح التراخيص

توضح الفقرات التالية سياسة بنك تنمية المدن والقرى بشأن حقوق الطبع والنشر وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبيانات والمعلومات الأخرى التي يوفرها البنك. تشير أيضًا إلى التراخيص المحددة لكيفية استخدام معلومات ومنشورات وبيانات بنك تنمية المدن والقرى.

ما لم يذكر خلاف ذلك، تشمل المواد الإلكترونية على موقع بنك تنمية المدن والقرى الإلكتروني مواد متعددة الوسائط (الصور،الفيديو)، السياسات، وأي وثائق أخرى مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (Creative Commons – Attributions License.).

يمكن للمستخدمين بالتالي:

• مشاركة – نسخ ، واستخدام ، وتوزيع بيانات بنك تنمية المدن والقرى وغيرها من المواد للآخرين.

• إنشاء – إنشاء أعمال جديدة بإستخدام بيانات بنك تنمية المدن والقرى.

• تبني – تعديل أو نقل بيانات بنك تنمية المدن والقرى والمواد الأخرى ، وتغييرها إلى صيغ مختلفة ، أو دمجها مع مصادر بيانات أخرى.

القيد الرئيسي الذي يجب أن يستخدم (توثيق المصدر) :الإسناد– الإشارة الى بنك تنمية المدن والقرى عند استخدام المعلومات المنشورة للعامة. التفاصيل الكاملة لحقوق والتزامات المستخدم موجودة على الموقع الإلكتروني:

http://www.opendatacommons.org/licenses/by/1.0/
http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/

الملحق الأول: عملية الإفصاح عن المنح

يوضح الملحق التالي العملية التي يعتمدها بنك تنمية المدن والقرى لضمان الإفصاح عن القرارات المتعلقة بالمنح.

1- الإعلان عن استقبال مقترحات المشاريع

تمثل الخطوة الأولى في عملية الإفصاح في ضمان الإعلان الواسع المتعلق باستقبال مقترحات المشاريع على موقع بنك تنمية المدن والقرى ، وصفحة Facebook ، وعبر حساب Twitter الخاص به و اي وسيلة اعلانية اخرى تتيح الوصول الى جميع المعنيين.

المعلومات المطلوبة للنشر على الموقع الإلكتروني للإعلان تشمل ما يلي:

- وصف عام للإعلان المحدد (بما في ذلك الغايات / الأهداف).
- معايير التأهيل للمنافسة والحصول على المنحة.
- مبلغ التمويل المتاح للمنحة (إجمالي توافر التمويل ومبلغ التمويل لكل منحة).
- معايير مراجعة المنحة.
- عملية صنع القرار واليات اتخاذ القرار (التقييم).
- الموعد النهائي لتقديم الإقتراح.
- الإطار الزمني للإختيار.

بناءً على هدف الدعوة ، سيقوم بنك تنمية المدن والقرى أيضًا بالتواصل المباشر مع أصحاب المصالح المعنيين حول الفرصة من خلال إعلانات الصحف والبريد والفاكس والبريد الإلكتروني.

2-اختيار المشروع

الخطوة الثانية في عملية الإفصاح هي التصريح العلني عن القرارات المتخذة، حيث سيقوم بنك تنمية المدن والقرى بإعداد صفحة ويب مخصصة للإعلان عن الفائزين بالحصول على المنحة. وتتضمن معلومات النشر ما يلي:

- وصف موجز للإعلان الأصلي.

• الفائزين الذين تم اختيارهم للتمويل وقيمة المنحة.
• رابط الكتروني للمقترحات التي تم اختيارها (يمكن استرداد أي معلومات خاصة بالملكية الواردة في الاقتراح قبل النشر).

سيتم تبليغ المتقدمين الذين لم يتم اختيارهم من خلال البريد الإلكتروني أو البريد أو الفاكس. كما سيضمن بنك تنمية المدن والقرى إخطار المتقدمين بتغذية راجعة على المنح غير الناجحة و اسباب رفضها.

3-تنفيذ المشروع وتقييمه

تتمثل الخطوة الأخيرة في عملية الإفصاح في ضمان إتاحة أداء المشروع واثره للجمهور. حيث سيتم رفع التقارير السنوية المقدمة إلى الجهات المانحة والمراجعات المرحلية والتقييمات على الموقع الإلكتروني لبنك تنمية المدن والقرى.
ستبقى تقارير التدقيق ورصد الامتثال سرية.

تم اعداد السياسة من قبل الفريق الاستشاري والمعهد العالمي للنمو الاخضر تحت مظلة مشروع اعتماد بنك تنمية المدن والقرى كصندوق المناح الاخضر في الاردن

تم مراجعة السياسة من قبل :

- عطوفة نائب المدير العام: الفاضلة هدى الريان
- د. وفاء ابو سمرة – بنك تنمية المدن والقرى
- د. عاصم جدوع – هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

ترجمة : السيدة هلا الحنيطي ومراجعة د. وفاء ابو سمرة

موافقة مجلس الادارة في تاريخ _____